• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

العلاقات السعودية التركية: الواقع والتحديات وافاق المستقبل

أ.م. د . مهدي داود سليمان

جامعة دجلة, كلية القانون ,بغداد ,العراق

mahdi.dalabdaly@duc.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا، من خلال استعراض مسارها التاريخي، ورصد التحولات السياسية والاقتصادية التي أثّرت في طبيعة هذه العلاقة خلال العقدين الماضيين. كما يناقش البحث التحديات البنيوية والإقليمية التي واجهت مساعي التقارب، ومنها تضارب المصالح في ملفات مثل ليبيا وسوريا، والاختلاف في التوجهات السياسية. ويركز البحث على التحولات الإيجابية التي شهدتها العلاقات مؤخرًا، خاصة في ظل الرؤى التنموية المشتركة والتقارب الاقتصادي. ويستشرف المبحث الأخير آفاق التعاون الاستراتيجي المستقبلي، ويقدم مجموعة من المقترحات لتعزيز استدامة العلاقة الثنائية على أسس المصالح المشتركة بعيدًا عن الأيديولوجيا والتجاذبات السياسية.

الكلمات المفتاحية: السعودية، تركيا، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، التعاون الإقليمي، التحديات الجيوسياسية.

تاريخ الاستلام: ١٥ /٨ /٢٠٢٥ تاريخ القبول: ١٦ / ٢٠٢٥/٩ تاريخ النشر: كانون الاالأول/٢٠٢٥

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ - ٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

Saudi-Turkish Relations: Reality, Challenges, and Future Prospects

Assistant Professor Dr. Mahdi Dawood Suleiman
Law College, Dijlah University, Baghdad, Iraq
mahdi.dalabdaly@duc.edu.iq

Abstract

This research provides an analytical study of the relationship between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Turkey, tracing its historical trajectory and examining the political and economic transformations that have shaped this bilateral relationship over the past two decades. The study explores structural and regional challenges hindering rapprochement efforts, including conflicting interests in cases such as Libya and Syria and divergent political orientations. Recent positive shifts in relations, particularly within the context of shared development visions and economic convergence, are also addressed. The final chapter presents future prospects for strategic cooperation and offers a set of recommendations to strengthen bilateral ties based on mutual interests, free from ideological or political polarization.

Keywords: Saudi Arabia, Turkey, international relations, foreign policy, regional cooperation, geopolitical challenges.

Received: 15/ 8 /2025 Accepted: 16 / 9 /2025 Published: December /2025

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة

تشكّل العلاقات السعودية التركية محورًا مهمًا من أهم المحاور في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، والسياسة الإقليمية والدولية لما تحمله الدولتان من ثقل سياسي واقتصادي وديني، إضافةً إلى دورهما الفاعل في القضايا الإقليمية والدولية. ،وتُعد العلاقات الثنائية بينهما من أكثر العلاقات تعقيدًا وتطورًا في المنطقة ، نظرًا لما تحمله من أبعاد سياسية، واقتصادية، وتاريخية، وثقافية. مرت هذه العلاقات بتقلبات بين التوتر والتحسن، انعكست فيها التغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن التباينات في الرؤى السياسية والمصالح الاستراتيجية لكلا البلدين .

في العقود الأخيرة، وبخاصة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، برزت تركيا والمملكة العربية السعودية كقوتين إقليميتين تسعيان للعب أدوار قيادية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وقد انعكست هذه الطموحات على علاقتهما الثنائية لذا ازدادت أهمية دراسة العلاقات السعودية التركية في ظل التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة، كأحداث "الربيع العربي"، والتدخلات الإقليمية، والتغيرات في موازين القوى، بالإضافة إلى صعود أدوار جديدة على المستويين السياسي والعسكري والاقتصادي. كما لعبت القضايا المشتركة، مثل الملف السوري، والحصار الخليجي لقطر والموقف من بعض الحركات السياسية، والإصطفافات الدولية ، دورًا بارزًا في تشكيل ملامح هذه العلاقة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات، أبرزها:

الدور الإقليمي المؤثر الذي تلعبه المملكة العربية السعودية وتركيا في قضايا الشرق الأوسط ، وتتجلى أهمية البحث في تسليطه الضوء على واحدة من أهم العلاقات الثنائية في الشرق الأوسط، اذ يرصد الواقع والتحولات التي طرأت على العلاقات السعودية التركية ، في ظل بيئة إقليمية متغيرة وتحولات الجيوسياسية المتسارعة والمعقدة ومن خلال تحليل محطات التقارب والتباعد، واستعراض أبرز مجالات التعاون والتحديات التي تواجه مسار العلاقات ، وصولًا إلى تقديم تصور وتحليل موضوعي ومحاولة استشراف مستقبل هذه العلاقة من منظور استراتيجي في ضوء هذه المتغيرات. كما يُعَدّ البحث مهماً لصانعي القرار والباحثين في فهم طبيعة المصالح المتبادلة والتحديات المشتركة بين البلدين، إضافةً إلى استشراف مسارات المستقبل لهذه العلاقة وكذا إسهامه في دعم النقاش السياسي والاستراتيجي حول سبل تحقيق الاستقرار والتعاون بين بلدين إسلاميين محوريين..

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التباين الواضح في مسار العلاقات السعودية التركية، حيث تتراوح بين التعاون والتصعيد، في ظل غياب استراتيجية ثابتة لإدارة العلاقة من منظور المصالح المشتركة. كما تعكس هذه العلاقات تحدياً حقيقياً في التوازن بين المصالح السياسية والاقتصادية من جهة، والتنافس الجيوسياسي من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة لفهم محددات هذه العلاقة وتقييم فرص تطورها.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

تساؤلات البحث

يرتكز البحث على الاجابة على التساؤل الرئيس ما طبيعة العلاقات السعودية التركية من حيث الواقع والتحديات وافاق المستقبل ؟ ويتفرع منه عدد من التساؤلات الأساسية الفرعية، أهمها:

١. ما طبيعة العلاقات التاريخية العلاقات السعودية التركية ومراحل تطورها ؟
٢. ما أبرز مجالات التعاون والتنافس بين البلدين؟
٣. ما العوامل السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية المؤثرة في هذه العلاقة؟
٤. ما التحديات والمحددات التي تؤثر في هذه العلاقة؟
٥. كيف يمكن تصور مستقبل العلاقات السعودية التركية في ظل المعطيات الراهنة؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية التركية وتطورها حتى الوقت الراهن.
٢. دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والأمني للعلاقات الثنائية.
٣. تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطور العلاقة بين البلدين.
٤. تقديم رؤية تحليلية لآفاق العلاقة في المستقبل بناءً على المعطيات الحالية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور العلاقات بين السعودية وتركيا ، والمنهج الوصفي التحليلي الوصفي لتحليل واقع العلاقات والمنهج الاستشرافي لتقديم الرؤية المستقبلية لطبيعة العلاقات مبنية على تحليل الوقائع.

تقسيمات البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة واربعة مباحث رئيسية، موزعة على النحو الآتي.:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات بين السعودية وتركيا.

المبحث الثاني : الواقع الحالي للعلاقات من حيث السياسة، الاقتصاد، الأمن، والثقافة.

المبحث الثالث : التحديات والمعوقات التي تؤثر على مسار العلاقات السعودية التركية.

المبحث الرابع: آفاق المستقبل، وسيناريوهات العلاقة المحتملة، مع تقديم توصيات عملية.

الخاتمة

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية التركية

تشكل الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية التركية مدخلًا ضروريًا لفهم الديناميات السياسية المعاصرة بين البلدين. إذ تندرج هذه العلاقة ضمن إطار ممتد من التفاعلات التي تعود جذورها إلى الحكم العثماني في الحجاز ونجد، ثم مرت بتحولات عميقة بعد انهيار الدولة العثمانية وبروز الدولة السعودية الحديثة، واستمرت في التغير خلال المراحل التالية من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: العلاقات العثمانية – العربية قبل تأسيس المملكة.

دخلت منطقة الحجاز (مكة والمدينة) تحت الحكم العثماني عام ١٥١٧م، وكان لهذا الوجود بُعد رمزي كبير، إذ مثّل السلطان العثماني حامي الحرمين الشريفين، ما منح الدولة العثمانية شرعية دينية بين المسلمين. أما مناطق نجد، فكانت أقل خضوعًا مباشرًا، وتحكمها قبائل محلية دون إدارة عثمانية فعلية. لم تكن العلاقة بين العثمانيين وسكان نجد علاقة مباشرة وجيدة ، بل اتسمت بالفتور، نتيجة لبُعد المسافة الجغرافية، وضعف السيطرة المركزية، وتعدد الانتماءات القبلية (مصطفى، ١٩٩٣، صفحة ٢١١).

في منتصف القرن الثامن عشر، ظهرت الدعوة السلفية بقيادة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد، مدعومة من آل سعود. وقد رأت الدولة العثمانية وحكام الحجاز (الشريف الحسين) في هذه الدعوة تهديدًا سياسيًا ودينيًا ، الامر الذي أدى إلى تدخل محمد علي باشا، والي مصر التابع للدولة العثمانية، حيث أرسل حملات عسكرية ضد الدولة السعودية الأولى. انتهت تلك الحملات بتدمير الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨م واعتقال الإمام عبد الله بن سعود، الذي أُعدم لاحقًا في إسطنبول (العثيمين، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٥.١٥٩).

المطلب الثاني: العلاقات بعد تأسيس المملكة العربية السعودية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية رسميًا عام ١٩٢٤م، دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة إعادة التشكل السياسي ، فقد ظهرت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود، بينما كانت تركيا تخوض مرحلة علمانية وتغريب بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. هذا التباين في التوجهات، الدينية والسياسية، أضعف احتمالات التواصل المباشر بين الدولتين في بدايات القرن العشرين. لم تكن العلاقات بين الرياض وأنقرة في هذه المرحلة تتجاوز المجاملات البروتوكولية.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

شهدت أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات بداية العلاقات الدبلوماسية الرسمية الفعلية، مع تبادل السفراء وفتح السفارات ، نتيجة للتحول في السياسة الخارجية التركية والسعودية نحو الغرب ضمن سياق الحرب الباردة (عبدالملك، ١٩٨٣، صفحة ٢٤٨) .

لقد كان لالتقاء المصالح التركية السعودية في ظل الحرب الباردة الاثر الكبير في تطور العلاقات الثنائية ، بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢، تحالف السعودية مع الولايات المتحدة ضمن ترتيبات أمن الخليج العربي . أدى ذلك إلى تقارب غير مباشر بين الرياض وأنقرة بحكم التقاء المظلة الأمريكية، مع بقاء العلاقات الثنائية محدودة الطابع (جرجيس، ٢٠١٤، صفحة ١٠٦) . لكن تركيا العلمانية، وبسبب قربها من الكيان الصهيوني وتبنيها سياسة علمانية متشددة، لم تكن خيارًا مفضلًا لدى السعودية التي كانت تنظر إلى الريادة الإسلامية والدينية كمحور لسياستها الخارجية. كما ان العلاقات الاقتصادية والثقافية لم تشهد في هذه المرحلة تطورًا كبيرًا وظلت المبادلات التجارية محدودة، واقتصرت العلاقات على زيارات دبلوماسية بروتوكولية ومشاركة في مؤتمرات إسلامية .

المطلب الثالث : الانفتاح والتحول في العلاقات السعودية التركية (١٩٩٠–٢٠٠٠)

شهدت فترة التسعينيات تحولات إقليمية وتغيرات كبرى بعد الغزو العراقي للكويت، مما أعاد ترتيب التحالفات في المنطقة. لعبت تركيا دورًا داعمًا للتحالف الدولي، كما بدأت تنفتح اقتصاديًا على الدول العربية. هذه المرحلة مثلت بداية الحضور التركي في ملفات الخليج والشرق الأوسط بشكل غير مباشر.

كما شهدت العلاقات انفتاحا اقتصاديا تدريجيا وزيارات رسمية لعدد من المسؤولين الأتراك إلى السعودية، وتبادل للزيارات التجارية، وبدأت الشركات التركية بالظهور في مشاريع البناء والخدمات بالمملكة، ولو بشكل محدود. كما بدأت تركيا في تغيير لهجتها الدبلوماسية تجاه العالم الإسلامي، ما مهّد تدريجيًا لمرحلة التقارب في الألفية الجديدة (صقر م.، ٢٠١٢، صفحة ٢٦) .

وأخيراً تُظهر القراءة التاريخية للعلاقات السعودية التركية أنها كانت علاقة متأرجحة بين التعاون المحدود والفتور الدبلوماسي، تأثرت بالخلفيات الأيديولوجية، والتحولات الجيوسياسية، والاختلافات في المواقف الإقليمية. وعلى الرغم من تبادل التمثيل الدبلوماسي الرسمي منذ الخمسينيات، إلا أن غياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة والتباينات العقائدية والسياسية أعاقت بناء شراكة حقيقية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الثاني

واقع العلاقات السعودية التركية

يشهد الواقع المعاصر للعلاقات السعودية التركية تغيرات متسارعة، تتأثر بالتحولات الإقليمية والدولية، فضلاً عن اختلاف أولويات السياسة الخارجية في كل من الرياض وأنقرة. هذا المبحث يستعرض أبرز مظاهر التعاون، ومجالات التوتر، والانحرافات الدبلوماسية، مع تحليل دقيق لطبيعة التفاعل بين الدولتين في السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والإعلام.

المطلب الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية

شهدت العلاقات السعودية التركية تقاربًا ملحوظًا في الفترة ما بين ٢٠٠٣–٢٠١٥، خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، الذي سعى لتعزيز نفوذ تركيا في العالم العربي (صقر ع.، ٢٠٢٣، صفحة ٣٣) ، انعكس هذا التقارب في الزيارات المتبادلة، والاتفاقيات السياسية، والتنسيق بشأن القضايا الإقليمية مثل الملف السوري والقضية الفلسطينية.

دخلت العلاقة في مرحلة توتر شديد بعد أزمة حصار قطر عام ٢٠١٧، حيث دعمت تركيا الدوحة سياسياً وعسكرياً، وهو ما اعتبرته السعودية تهديدًا مباشرًا لمحورها الإقليمي. بلغت الأزمة ذروتها بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول عام ٢٠١٨، ما أشعل خلافاً دبلوماسياً حاداً بين البلدين، تخللته حملات إعلامية متبادلة.

بدأت العلاقات بالتحسن التدريجي بعد عام ٢٠٢٢، مع تغير في أولويات البلدين نحو التهدئة الإقليمية، وتحقيق المكاسب الاقتصادية. جاءت زيارة الرئيس أردوغان إلى المملكة عام ٢٠٢٣ كعلامة على إعادة التوازن، وتم توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات التجارة والطاقة والدفاع (وكالة الانباء السعودية واس، ٢٠٢٣) .

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية والاستثمارية

شهد التبادل التجاري بين البلدين نموًا تدريجيًا في العقدين الأخيرين، خاصة في قطاعات البناء، والسياحة، والمنتجات الغذائية. بلغ حجم التجارة بين البلدين ذروته عام ٢٠١٥ بما يفوق ٨ مليارات دولار (هيئة الاحصاء التركية، ٢٠٢٣) ، قبل أن يتراجع خلال فترة الأزمة (٢٠١٨–٢٠٢١)، ويبدأ بالتعافي لاحقًا.

أما في قطاع الاستثمارات الثنائية فالشركات التركية الكبرى تستثمر في مشاريع بناء وتشييد داخل المملكة، كما تسعى الشركات السعودية إلى دخول السوق التركي لاسيما في مجالات الطاقة والعقارات. وقد شُكّلت لجان

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

مشتركة في السنوات الأخيرة لتعزيز الاستثمارات المتبادلة، لا سيما في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠ (وزارة الاستثمار السعودية، ٢٠٢٤) .

وفي قطاع السياحة والتبادل الشعبي ، تعد تركيا وجهة سياحية مفضلة لكثير من السعوديين، خصوصًا في المواسم الصيفية (منظمة السياحة التركية، ٢٠٢٢). كما ازدادت أعداد الزوار الأتراك للمملكة، في مواسم الحج والعمرة. وقد لعب هذا التفاعل الشعبي دورًا في تهدئة التوترات على المستوى الشعبي.

المطلب الثالث: التعاون الأمني والعسكري

بعد تحسن العلاقات السياسية وضمن اطار التعاون الدفاعي بين الدولتين ، بدأت المحادثات السعودية التركية في المجال العسكري حيث طلبت السعودية ضمن توجه المملكة لتنويع مصادر تسليحها شراء أنظمة دفاع تركية ، منها الطائرات المسيرة (Bayraktar) ، كما ناقشت الدولتان إمكانية تبادل الخبرات الدفاعية في الصناعات العسكرية (صقر ع.، ٢٠٢٣). وضمن اطار الملفات الإقليمية والتنسيق الأمني ، على الرغم من التباين في الملف السوري والليبي، شهدت السنوات الأخيرة نوعاً من التنسيق غير المباشر في مواجهة بعض التحديات الأمنية المشتركة، خاصة في محاربة التنظيمات المتطرفة، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر والخليج العربي.

المطلب الرابع: العلاقات الإعلامية والثقافية

أدى الإعلام دورًا جوهريًا في تفاقم التوترات، خصوصًا في أزمة خاشقجي (BBC Arabic، ٢٠١٨) ، حيث استخدمت وسائل الإعلام التركية خطابًا حادًا، وردت وسائل الإعلام السعودية بحملات مضادة. ساهم هذا في تشكيل صورة سلبية متبادلة لدى الرأي العام. وضمن اطار خفض التصعيد الإعلامي وتأجيج التوتر ، عمل الطرفان على التهدئة بعد الحملة الاعلامية الكبرى بين الدولتين (مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٢٠) . كما شهدت العلاقات الثقافية مؤخرًا انفتاحًا ثقافيا وفنيا جزئيًا، مع التبادل في المعارض، والفنون، والمنتديات الفكرية. كما لوحظ اهتمام متزايد بالأدب التركي، واللغة التركية في الجامعات السعودية، ضمن اهتمام أوسع بالثقافات غير الغربية.

ختاما , لهذا المبحث يمكن القول إن الواقع الحالي للعلاقات السعودية التركية يتسم بالتوازن الحذر والانفتاح الجزئي، بعد سنوات من التوتر الحاد. كما لا تزال العلاقات تحمل طابعًا استراتيجيًا واقعيًا يخضع لحسابات المصلحة، لا للأيديولوجيا. وتشير مؤشرات التعاون الاقتصادي والأمني إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد تحسنًا تدريجيًا في حال استمرت سياسة التهدئة الإقليمية بين الطرفين.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه العلاقات السعودية التركية

تشهد العلاقات السعودية التركية العديد من التحديات المعقدة والمتداخلة، التي تنبع من اختلاف التوجهات السياسية والمتغيرات الإقليمية، والأزمات الداخلية لكل دولة والتي تعرقل إمكانية توطيد التعاون وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. هذه التحديات ليست محصورة في جانب واحد بل تتوزع بين السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية، وتتداخل مع الظروف الإقليمية والدولية التي يواجها كلا الطرفين. هذا المبحث يتناول أبرز هذه التحديات، مع تحليل أسبابها وتأثيرها على مسار العلاقات الثنائية ، ونحاول تفكيك جذورها وتأثيرها على مسار العلاقات الثنائية.

المطلب الأول: التحديات السياسية والدبلوماسية

تشكل الخلافات الإقليمية والملفات الشائكة أبعاد عدة ، إذ تدعم السعودية سياسات معينة ترتكز على حفظ الاستقرار والنفوذ الإقليمي، بينما تسعى تركيا لتعزيز نفوذها عبر دعم فصائل معينة في هذه المناطق ، فالتباين في المواقف يؤدي إلى توتر مستمر ويعرقل تحقيق تفاهمات استراتيجية بين الدولتين . ففي ملف الأزمة السورية ، تختلف المواقف التركية والسعودية حيالها، فتركيا تدعم بعض الفصائل المعارضة وتطالب برحيل نظام الأسد، بينما كانت السعودية تدعم المعارضة أيضًا لكنها في فترات مختلفة ومع مراعاة التحولات الجيوسياسية، كما أن تركيا تحاول منع أي وِجود كردي مستقل قرب حدودها، وهو ما يؤثر على العلاقات مع السعودية التي تتعامل مع الموضوع بشكل مختلف.

أما في الملف الليبي ، تنافس السعودية وتركيا على النفوذ في ليبيا من خلال دعم أطراف متصارعة، حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، بينما السعودية تساند مجلس النواب في شرق البلاد. هذا التنافس زاد من تعقيد الأزمة وأثر سلبًا على العلاقات الثنائية.

اما عن مشكلة قطر مع الدول الخليجية والحصار الخليجي المفروض عليها ، فالأزمة الخليجية التي بدأت في ٢٠١٧ ، شهدت دعمًا تركيًا سياسيًا وعسكريًا مباشرًا للدوحة، بينما شاركت السعودية في الحصار. على الرغم من المصالحة الخليجية لاحقًا، لا تزال تبعات هذه الأزمة تلقي بظلالها على العلاقة بين السعودية وتركيا .

ومن القضايا المهمة التي كانت مؤثرة بشكل كبير في العلاقات الثنائية قضية حقوق الإنسان والحملات الإعلامية السلبية الواسعة بينهما ، وتأتي قضية مقتل جمال خاشقجي في إسطنبول عام ٢٠١٨ ، من ابرز القضايا التي القت بتداعياتها السلبية على العلاقات الثنائية (Human Rights Watch, 2019) ، فقد كانت نقطة تحوّل دراماتيكية أثرت بشدة على طبيعة العلاقات، إذ استغلت تركيا الحادثة سياسياً لإدانة السعودية دولياً، حيث استخدمت القضية لتوجيه انتقادات حادة للسعودية حيث أثر بشكل كبير على سمعتها الدولية وبشكل خاص في ملف حقوق الانسان في السعودية الامر الذي أدى إلى توتر العلاقات وتعطيل مسارات التعاون.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الانتقادات المتبادلة حول أوضاع حقوق الإنسان، والاعتقالات السياسية، وحرية التعبير وحرية الصحافة، وحقوق الأقليات تستخدم موضوعًا للنقد المتبادل وأداة سياسية في الحملات الإعلامية لتأجيج الخلافات السياسية بين البلدين، الامر الذي عمقت حدة التوترات السياسية والدبلوماسية بين البلدين .

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

على الرغم من وجود فرص استثمارية كبيرة ، فإن التوترات السياسية تؤثر بشكل سلبي على حجم التبادل التجاري والاستثمارات، خصوصًا خلال فترات الأزمات السياسية، مما يعطل الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المتاحة. فقد شهد حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين السعودية وتركيا تذبذب وتقلبات حادة تبعًا للتوترات السياسية، ففي فترات القطيعة تقلصت بشكل كبير حيث شهدت التجارة بين البلدين تراجعاً في وانخفاض حجم التبادل التجاري بنحو ٢٥٪ بين ٢٠١٧ و٢٠٢٠ بسبب التوترات الدبلوماسية والعقوبات غير الرسمية (الهيئة العامة للأحصاء السعودية، ٢٠٢١) . كذلك أثرت التداعيات وعدم استقرار العلاقات السياسية على قطاعات مهمة مثل البناء، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية إذ توقفت بعض الاستثمارات المشتركة أو تأجلت بسبب عدم الاستقرار الامر الذي أثر على آفاق التعاون الاقتصادي بعيد المدى .

أما بالنسبة للتنافس بين البلدين على النفوذ الاقتصادي الإقليمي فهناك تنافس كبير بين الدولتين للسيطرة على قطاعات حيوية في الأسواق الإقليمية وتعزيز وجودها الاقتصادي في دول الخليج، وشمال أفريقيا، والقرن الأفريقي، مثل الطاقة، البنية التحتية، والخدمات المالية (معهد الخليج الدولي، ٢٠٢٢) ، الامر الذي يخلق في ظل العلاقات السياسية المتشنجة أجواء من التنافس المحتدم بدلاً من التعاون، لاسيما في قطاعات النفط والطاقة والبنية التحتية.

يحاول كلا البلدين توسيع نفوذهما الاقتصادي في مناطق مثل شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مما يؤدي إلى منافسة بدلاً من تعاون في بعض القطاعات مثل الطاقة والإنشاءات.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية والعسكرية

يمكن ان يتم تناول هذه التحديات من محورين : الاول : تنافس الدولتين على النفوذ العسكري ، تسعى كل من السعودية وتركيا إلى تعزيز حضورها العسكري في المنطقة، عبر تحالفات ودعم فصائل مختلفة، مما يؤدي إلى تنافس أمني قد يتحول إلى صراع مباشر في بعض المناطق (International Institute for Strategic Studies (IISS)، ٢٠٢٣) . فتركيا توسعت عسكريًا في مناطق مثل شمال سوريا وليبيا، حيث تدعم مجموعات فاعلة على الأرض، بينما تحاول السعودية تعزيز تحالفاتها العسكرية في المنطقة من خلال دعم دول وحكومات أخرى. هذا التنافس لا يقتصر على الدعم العسكري المباشر بل يشمل أيضًا المساعدات الأمنية، المخابرات، والتحالفات الدولية، مما يعقد المشهد الإقليمي ويخلق نقاط احتكاك مستمرة.والمحور الثاني : التهديدات الإرهابية والمخاطر الإقليمية ، حيث تواجه كلتا الدولتين تهديدات من تنظيمات إرهابية متطرفة كتنظيم داعش ، وحزب العمال الكردي التركي (p.k.k) وجماعات أخرى،، وتختلف الدولتان في طرق التعامل معها، وباختلاف الأساليب في التعامل مع هذه التهديدات

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

يعيق التنسيق الفعّال. ان الخلافات في السياسات الإقليمية تجعل من الصعب تشكيل تحالف أمني مشترك لمكافحة الإرهاب، ما يترك بعض الثغرات الأمنية تستغلها هذه التنظيمات ، الامر في تقديرنا يستدعي تنسيقًا أكثر فاعلية وتعاونًا لتجنب استغلال هذه التهديدات لتعميق الخلافات.

المطلب الرابع: التحديات الاجتماعية والثقافية

على الرغم من التشابهات الدينية، هناك فروقات ثقافية وتصورات شعبية واختلافات في النهج السياسي والثقافي انعكست على الرأي العام، حيث يرى بعض السعوديين تركيا كدولة تسعى لتصدير نموذج إسلامي سياسي معين، بينما يراها بعض الأتراك كدولة ذات نفوذ متزايد يُقابل بحذر (مركز دراسات الإعلام في الشرق الأوسط، ، ٢٠٢١.) ، هذه الفروقات تؤدي إلى وجود قناعات مسبقة سلبية قد يصعب تغييرها بسهولة، خاصة مع تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

كان للإعلام دورا في تعميق التوتر حيث استُخدم الإعلام الرسمي وشبكات التواصل الاجتماعي في كل دولة لتأجيج النزاعات السياسية، عبر نشر أخبار ومعلومات قد تكون منحازة أو مصممة لإثارة الانقسامات. كما ان غياب الحوار الإعلامي البناء أدى إلى خلق حالة من الاستقطاب الشعبي، حيث يستند كل طرف إلى سرديات تؤكد صحة موقفه وتتهم الطرف الآخر بالتآمر أو العدائية.

واخيراً تتطلب التحديات التي تعترض العلاقات السعودية التركية جهودًا متكاملة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية عبر استراتيجية شاملة تقوم على الحوار، وبناء الثقة، والتعاون الاقتصادي والأمني والثقافي . . إن تجاوز هذه العقبات يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية والقدرة على الحوار البنّاء بين الدولتين ، مع التركيز على المصالح المشتركة التي يمكن أن تشكل قاعدة صلبة للتعاون المستقبلي. أن مسار التقارب يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على الحوار، تتعامل مع التعقيدات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وفق الرؤية المشتركة وتتبنى حلولاً مستدامة لهذه التحديات وفتح آفاقًا جديدة للتعاون بما يخدم مصالح البلدين والمنطقة. وهنا لا بد ان نشير الى انه لا يمكن التغاضي عن تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية، ولكن بالإمكان تحويل هذه التحديات إلى فرص من خلال الحوار المستمر، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتبني مصالح مشتركة تدعم الاستقرار والتنمية في المنطقة.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المبحث الرابع

آفاق التعاون المستقبلي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا

تُعد المملكة العربية السعودية وتركيا من أبرز القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وقد مرّت العلاقات بينهما بتقلبات عديدة نتيجة لاختلاف التوجهات السياسية خلال العقد الماضي. فبعد مرحلة من التوترات السياسية والاقتصادية والأمنية، تشير المؤشرات الإقليمية والدولية إلى إمكانية بناء مسارات جديدة للتعاون السعودي التركي، مستندة إلى مصالح استراتيجية مشتركة، وضرورات اقتصادية وأمنية إلا أن المتغيرات الإقليمية والتحولات في النظام الدولي شجعت على التقارب وتجاوز الخلافات وأعادت تشكيل مسار العلاقة، وفتحت المجال لإعادة بناء الثقة والتعاون على أسس استراتيجية . يستعرض هذا المبحث وفق المطالب ادناه أبرز مجالات وآفاق التعاون المحتملة، وتحليل الإمكانيات والتحديات التي يمكن أن تواجه ، وسبل تعزيز الشراكة بين البلدين.

المطلب الأول: الأسس الداعمة للتقارب

تشمل الاسس الداعمة للتقارب السعودي التركي والتي تؤثر على طبيعة العلاقات الثنائية:

أولاً: التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية

إن التراجع النسبي لدور القوى التقليدية في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة، وصعود الفاعلين الإقليميين، قد أفسح المجال أمام قوى مثل السعودية وتركيا لتعزيز نفوذها، لا من خلال التنافس، بل التعاون. الملف النووي الإيراني، والحرب في أوكرانيا، وعودة الصراعات في فلسطين وسوريا، تؤكد الحاجة إلى تنسيق سياسات الجوار بين الرياض وأنقرة. طالما ان ظهور التكتلات الجديدة مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومحاولات الانفتاح التركي على آسيا، تتقاطع مع الانفتاح السعودي على تنويع الشراكات.

ثانياً : المصالح الاقتصادية المتبادلة

تشكل الاقتصاديات المتكاملة حافزًا قويًا للتعاون. فالسعودية تسعى لتنويع مصادر دخلها ضمن رؤية ٢٠٣٠ (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، ، ٢٠٢٠)، ولتوطين الصناعات، والاستفادة من خبرات تركيا في المقاولات والتكنولوجيا الدفاعية ، كما ترى السعودية في الشركات التركية شريكًا تقنيًا وصناعيًا مهمًا في مجال المقاولات والإنشاءات. بينما تسعى تركيا إلى توسيع أسواقها الخارجية والاستثمار في البنية التحتية والطاقة في الخليج العربي ، كما أن تركيا مهتمة بشكل كبير بالاستثمار في مشروع "نيوم" العملاق الذي يمكن أن يشكل فرصة مثالية لدخول

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الشركات التركية في أعمال الإنشاء والهندسة والتقنيات الذكية (وزارة التجارة التركية .، ٢٠٢٢) ، وكذا في قطاعات السياحة والنقل والطاقة المتجددة.

ثالثاً : التحولات السياسية الداخلية

القيادة التركية والسعودية إلى مرحلة استقرار سياسي يسمح بتبني استراتيجيات طويلة الأمد بعيدًا عن ضغوط المعارضة الداخلية.

رابعاً : تراجع تأثير التيارات الأيديولوجية

ساعد تراجع الافكار (الإخوانية، والسلفية السياسية) ساعد على تقارب المصالح الأمنية بين السعودية وتركيا .

المطلب الثاني: مجالات التعاون المستقبلية

يمكن ان تفتح العلاقات الجيدة بين الرياض وانقرة ، مجالات للتعاون كما يلي

أولاً : التعاون الاقتصادي والاستثماري في ما يلي (وزارة الاستثمار السعودية .، ٢٠٢٤.) :

١. الطاقة والتقنية الخضراء: تركيا تمتلك قدرات في مجالات الطاقة الشمسية والنووية، والسعودية تسعى لتنمية مصادر طاقة مستدامة.
٢. التكنولوجيا والدفاع: التعاون في صناعات الطائرات المسيّرة، والأنظمة الدفاعية قد ينقل العلاقة إلى شراكة استراتيجية.
٣. الاستثمار العقاري والمالي: دخول البنوك السعودية في القطاع المصرفي التركي، واستثمار الصناديق السيادية في البنى التحتية التركية.
٤. تأسيس مجلس تنسيق اقتصادي مشترك يشرف على تنفيذ مشاريع استراتيجية بين البلدين لتسهيل التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية.
٥. دعم إنشاء صندوق استثماري سعودي تركي لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والتكنولوجية .

ثانياً : التعاون الأمني والعسكري : ويشمل التعاون **ما يلي** (World Politics Review, June 2024):

١. التعاون في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد تنامي نشاط داعش في مناطق شمال سوريا والعراق.
٢. إنشاء مركز مشترك للأمن السيبراني ومراقبة الحدود.
٣. توسيع اتفاقيات الدفاع المشترك لتشمل تبادل الخبرات والضباط.
٤. تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة، وفتح قنوات دائمة لتبادل المعلومات الأمنية.
٥. دعم الجهود الدولية لحفظ السلام في المناطق المتوترة.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ثالثاً : التعاون الثقافي والديني ويشمل التعاون ما يلي (مركز دراسات الإعلام في الشرق الأوسط، ، ٢٠٢١.) :

١. الاستفادة من الإرث الثقافي المشترك بين البلدين في تعزيز خطاب الاعتدال الإسلامي.
٢. عمل برامج لتبادل البعثات التعليمية والطلابية بين الجامعات السعودية والتركية.
٣. القيام بمبادرات مشتركة للحوار الديني الإسلامي في أوروبا وآسيا.
٤. تنظيم فعاليات ثقافية متبادلة تعزز الفهم المشترك.
٥. دعم الإعلام المشترك لبناء صورة إيجابية عن الآخر

المطلب الثالث: متطلبات استدامة التعاون

وتشمل هذه المتطلبات الاتي :

أولاً : بناء الثقة الاستراتيجية ، ويتم ذلك من خلال :

١. إنشاء مجلس تنسيق استراتيجي مشترك يلتقي دوريًا لرسم السياسات وتجاوز الأزمات.
٢. تبني سياسة خارجية أكثر شفافية، وتبادل الزيارات رفيعة المستوى بشكل مستمر.
٣. التزام الحياد الإعلامي ووقف الحملات الإعلامية السلبية

ثانياً : تسوية الملفات الخلافية ويتم ذلك من خلال :

١. التفاهم حول مستقبل النفوذ في سوريا وليبيا، وعدم استغلال أي طرف لهذه الملفات في الضغط السياسي.
٢. احترام محددات الأمن القومي لكل طرف وعدم التدخل الإعلامي أو السياسي في شؤونه الداخلية.
٣. تأسيس لجان متابعة دائمة لحل الخلافات قبل تفاقمها.

ثالثاً: الرؤية الإقليمية المشتركة من خلال :

١. تنسيق الأدوار في المنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة العشرين.
٢. إطلاق مبادرات إنسانية وتنموية في العالم الإسلامي تعزز صورة البلدين عالميًا.

واخيراً ان التعاون السعودي التركي لا يعكس فقط تقارب مصالح آنية، بل يمكن أن يتحول إلى محور رئيسي في معادلة الاستقرار في الشرق الأوسط. إن نجاح هذا التعاون يعتمد على تحويل المصالح الاقتصادية والأمنية إلى برامج عمل تنفيذية طويلة المدى. ورغم ان العلاقات تسير في ظل بيئة إقليمية مضطربة، فأن هذا التعاون يشكل أداةً لبناء توازن إقليمي جديد قائم على المصالح لا على الأيديولوجيات المتصادمة ، مما يعزز قدرة الدولتين على التأثير العالمي، خاصة في الملفات الإسلامية والاقتصادية.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الخاتمة

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا خلال العقدين الأخيرين مراحل متعددة من التقارب والتوتر، تأثرت فيها بالعوامل الإقليمية والدولية، فضلاً عن التباين في التوجهات السياسية والاقتصادية لكلا البلدين. وقد استعرض هذا البحث التطورات التاريخية لهذه العلاقة، وأبرز التحديات التي واجهتها، كما بحث في الفرص المستقبلية للتعاون المشترك.

إن المتغيرات الإقليمية المتسارعة، بدءاً من التحولات في النظام الدولي، ومروراً بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة (مثل الملف النووي الإيراني، والصراع في سوريا وليبيا، وأحداث شرق المتوسط)، وصولاً إلى تطلعات البلدين لتحقيق رؤى وطنية طموحة (رؤية السعودية ٢٠٣٠، وأهداف تركيا التنموية)، تُشكل أرضية خصبة لإعادة بناء العلاقة على أسس جديدة. أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وتركيا مرشحة لأن تتحول من علاقة موسمية أو براغماتية إلى علاقة استراتيجية شاملة، شرط توافر الإرادة السياسية، والرغبة الصادقة وإدارة الخلافات بحكمة، وتعظيم المصالح المشتركة.

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما ورد آنفاً توصل البحث الى ما يلي :

١. العلاقة السعودية–التركية تتسم بمرونة نسبية: حيث أظهرت القدرة على تجاوز التوترات السياسية عبر الحوار والزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، خصوصًا منذ عام ٢٠٢٢.
٢. الملف الاقتصادي هو الأكثر استقرارًا وفاعلية في بناء العلاقات، وهو ما تجلّى في توقيع اتفاقيات استثمارية مشتركة وزيادة التبادل التجاري.
٣. التحديات السياسية – وعلى رأسها الملفات الإقليمية (ليبيا، سوريا، الإخوان المسلمين) – شكلت أكبر عقبة أمام التحول الاستراتيجي للعلاقة.
٤. التحولات الدولية، خاصة انشغال الولايات المتحدة بملفات أخرى، وفرت فرصة للدولتين لتوسيع أدوارهما الإقليمية المستقلة، مما يدفعهما نحو تقارب أكبر.
٥. رؤية السعودية ٢٠٣٠، وأهداف تركيا الاقتصادية بعد الأزمات النقدية، تتطلب تنويع الشراكات الخارجية، مما يعزز من فرص التكامل الاقتصادي.
٦. العلاقات الثقافية والشعبية لا تزال دون المستوى المطلوب، بالرغم من التاريخ المشترك والتقارب الديني والثقافي، وهو ما يمثل مجالًا غير مستغل بعد.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ثانياً: المقترحات

في ضوء ما ورد آنفاً يمكن ان تكون المقترحات الاتية تعمل على تطوير العلاقات السعودية التركية :

١. إنشاء مجلس تنسيقي سعودي–تركي مشترك على المستوى الاستراتيجي يتولى صياغة السياسات المشتركة في ملفات السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع.
٢. تعزيز الشراكات الاقتصادية النوعية، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة مثل الطاقة المتجددة، الصناعات الدفاعية، والتقنيات الحديثة.
٣. إطلاق برامج ثقافية وإعلامية مشتركة لتعزيز الصورة الإيجابية لدى الرأي العام في البلدين، وتجاوز الصور النمطية السلبية الناتجة عن الحملات الإعلامية السابقة.
٤. فصل الملفات السياسية عن العلاقات الاقتصادية، مع اتباع سياسة واقعية (Pragmatism) في التعاطي مع الخلافات دون التصعيد العلني.
٥. تفعيل التعاون الأمني والاستخباراتي في مواجهة الإرهاب، والتهديدات السيبرانية، وتجارة السلاح غير المشروع، خاصة في مناطق الصراع القريبة من البلدين.
٦. فتح مسارات للتعاون الأكاديمي والعلمي بين الجامعات السعودية والتركية، وتبادل البعثات البحثية والمنح الدراسية.
٧. التنسيق في المنظمات الدولية والإسلامية لإعادة بناء دور قيادي مشترك يعكس رؤية معتدلة ومستقلة عن الأيديولوجيات المتطرفة.

• مجلة دجلة للعلوم الإنسانية •
المجلد (١)،العدد (٣) – (كانون الأول ٢٠٢٥)، ص: ٤٩٤ -٥١٠
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أحمد عبدالرحمن مصطفى (١٩٩٣) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، القاهرة ، مصر، دار الشروق.
٢. أنور عبدالملك (١٩٨٣)، العالم العربي المعاصر ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية.
٣. بي بي سي عربية (٢٠١٨) ، جمال خاشقجي تفاصيل الخلاف السعودي التركي ، لندن .BBC Arabic
٤. عبد العزيز بن صقر، (٢٠٢٣) ، تركيا والشرق الأوسط الرياض، السعودية ، مركز الخليج للأبحاث.
٥. عبدالله العثيمين (٢٠٠٠) ، تاريخ الدولة السعودية الأولى الرياض، السعودية، دار الملك عبدالعزيز للنشر.
٦. فواز جرجيس (٢٠١٤) ، السياسة الدولية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (المجلد الأول) . بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث.
٧. محمد بن صقر (٢٠١٢) ، العلاقات السعودية التركية ، الرياض، السعودية ، مركز الخليج للأبحاث.
٨. مركز دراسات الإعلام في الشرق الأوسط (٢٠٢١) ، دور الإعلام في العلاقات السعودية التركية ، مركز دراسات الإعلام في الشرق الأوسط.
٩. مركز دراسات الشرق الأوسط ، (٢٠٢٠) ، دور الإعلام في العلاقات السعودية التركية ، عمّان، الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط.
١٠. معهد الخليج الدولي (٢٠٢٢) ، التنافس الاقتصادي في الشرق الأوسط ، معهد الخليج الدولي.
١١. منظمة السياحة التركية (٢٠٢٢) ، إحصائيات الزوار السعوديون ، أنقرة ، منظمة السياحة التركية.
١٢. هيئة الإحصاء التركية (٢٠٢٣) ، التقارير التجارية مع المملكة العربية السعودية ، أنقرة ، هيئة الإحصاء التركية.
١٣. الهيئة العامة للإحصاء السعودية (٢٠٢١) ، التبادل التجاري بين السعودية وتركيا ، الرياض ، الهيئة العامة للإحصاء السعودية.
١٤. وزارة الاستثمار السعودية (٢٠٢٤) ، تقرير العلاقات الاستثمارية مع تركيا ، الرياض ، وزارة الاستثمار السعودية.
١٥. وزارة الاستثمار السعودية (٢٠٢٤) ، تقارير الاستثمار، ٢٠٢٣–٢٠٢٤، تقرير استثمارات صندوق الاستثمارات العامة السعودي في تركيا ، الرياض ، وزارة الاستثمار السعودية.
١٦. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (٢٠٢٠) ، رؤية السعودية ٢٠٣٠ ، الرياض ، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية.
١٧. وزارة التجارة التركية ، (٢٠٢٢) ، الفرص الاستثمارية في السعودية ، أنقرة ، وزارة التجارة التركية.
١٨. وكالة الأنباء السعودية (واس) ، (٢٠٢٣) ، تفاصيل زيارة الرئيس التركي إلى السعودية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣ ، الرياض ، وكالة الأنباء السعودية.

المراجع الأجنبية

1. Human Rights Watch. (2019). Saudi Arabia and Turkey: Human Rights Concerns Human Rights Watch.
2. International Institute for Strategic Studies (IISS). (2023). Security Challenges in the Middle East .
3. World Politics Review. (2024, June). Saudi-Turkish Rapprochement: Regional Implications. World Politics Review.